

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي،
أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

النائبة بولا يعقوبيان

بيروت في 2020/4/28

دولة رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ حسان دياب المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول فقدان وانقطاع الطابع الماليّة.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نتوجه إلى الحكومة بالسؤال التالي:

لما كانت الطابع المالية قد فُقدت وانقطعت من التداول منذ عدّة أشهر ما أدى ويؤدي إلى خسارة الخزينة لمورد مهمّ من مواردها كما إلى خلق مُعاناة لسائر المُقيمين على الأراضي اللبنانية نظراً لعرقلة وتوقّف إنجاز المُعاملات والعقود على اختلافها لهذا السبب، وقد أشارت جريدة اللواء في مقال لها بتاريخ 24 نيسان 2020 إلى استمرار هذه الأزمة وإلى احتكار الطابع بكميَّات كبيرة من قِبَل بعض الجهات لبيعها بأسعار أعلى وفوارق مُرهقة.

لذلك،

أُتشرّف بأن أوّجه بواسطة رئاستكم الموقّرة، سؤالاً إلى الحكومة وتحديدًا إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزيرة العدل، على الوجه الآتي:

1- لماذا فُقدت وانقطعت الطوابع المالية من التداول؟؟؟؟

2- ما هي الخطوات والإجراءات والتدابير التي قامت أو ستقوم بها الحكومة، وخصوصاً وزارة المالية، لحلّ هذه الأزمة؟؟؟؟ وفي أي مدى زمني لا سيّما أنه انقضت عدّة أشهر عليها دون معالجة ملموسة والمُعانة تتفاقم؟؟؟

3- ما هي معلومات الحكومة حول عمليات احتكار الطوابع المالية بكميات كبيرة لبيعها بأسعار أعلى وبفوارق مُرهقة؟؟؟ وهل طلبت إلى الجهات القضائية المختصة إجراء التحقيقات والتعقبات اللازمة بهذا الشأن في ضوء احكام المادة 14 من قانون أصول المحاكمات الجزائية؟؟؟ وهل هناك نيّة للقيام بمثل هذه الإجراءات؟؟؟

بناء على ما تقدم،

فإني أمل من دولتكم إجراء المقتضى القانوني وإحالة هذا السؤال إلى الحكومة للجواب عليه خلال المهلة المُحدّدة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررت الى تحويل سؤالي هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائبة بولا يعقوبيان

بيروت في 2020/4/28